التحديات القانونية للتنمية المستدامة في فلسطين

Legal Challenges for Sustainable Development in Palestine

أحمد أبو درابي[1]،*

Ahmed Abudarai[1]

[1]قسم الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين

[1]Department of Sharia and Law, College of Sharia and Law, Islamic University, Gaza, Palestine

*الباحث المراسل: ahmed.abudarai@gmail.com

تاريخ التسليم: (2022/8/6)، تاريخ القبول: (2022/11/21)

DOI: 10.35552/0247.37.10.2088

ملخص

تساهم التنمية المستدامة في تطور ورُقي المجتمعات، فهي جزءاً لا يتجزأ من العلاقات الدائرة فيها، وهو الأمر الذي يستدعي تدخل القانون بفرعية الدولي والوطني لتنظيم هذه العلاقة وتحقيق التنمية المستدامة لأهدافها، وهنا تمثلت أهمية الدراسة في إبراز التحديات القانونية التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين ببيان مدى مساهمة التشريعات في تحقيق التنمية المستدامة ولفت نظر المعنيين إلى غياب تلك المساهمة عن التشريع الفلسطيني من أجل التغلب عليه والعمل على إزالة هذا التحدي عن طريق التنمية المستدامة في فلسطين. تَمثَّل الإشكال الرئيس لهذا البحث في التساؤل التالي: ما مدى مساهمة التشريعات القانونية في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين؟ للإجابة على هذه الإشكالية اعتمد المنهج الوصفي لوصف حالة التنمية المستدامة في فلسطين وبيان التحديات القانونية التي تواجهها، مستخدماً نمط التحليل لتحليل المعلومات الواردة في الخصوص واستنتاج الحقائق الظاهرة منها. جاءت نتائج البحث معبرةً عن إشكاليته وكان من أبرزها أنَّ التحديات القانونية تعتبر من أعظم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك بالنظر إلى غياب دورها المأمول في تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها. وعليه خرج الباحث بعديد التوصيات كان أهمها ضرورة العمل على إصدار تشريعات شاملة متناسقة تؤطر أبعاد التنمية المستدامة في فلسطين، وتساهم في تحقيق الأخيرة لأهدافها المشرعة من قبل الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: فلسطين، التنمية المستدامة، التحديات القانونية.

Abstract

Sustainable development contributes to the development of societies, as they are an integral part of the relationships that are taking place there, which calls for the intervention of the law by the international and national branch to regulate this relationship and achieve sustainable development of its objectives. Here, the importance of the study was to highlight the legal challenges facing sustainable development in Palestine by demonstrating the extent to which legislation contributes to sustainable development and drawing the attention of those concerned to the absence of such a contribution from Palestinian legislation in order to overcome it and to work to eliminate this challenge through sustainable development in Palestine. The main problem of this research is the following question: how much does legal legislation contribute to sustainable development in Palestine? To answer this problem, the descriptive approach was adopted to describe the state of sustainable development in Palestine and to illustrate the legal challenges it faces, using the analysis pattern to analyses the information contained in the particular and to deduce the facts visible from it. The results of the research reflected its problem most notably that legal challenges are one of the greatest challenges facing sustainable development in Palestine, given the absence of its hoped-for role in achieving sustainable development of its goals. The researcher therefore came up with several recommendations, the most important of which was the need to work on the issuance of comprehensive and coherent legislation that frames the dimensions of sustainable development in Palestine, and contributes to the latter's achievement of its objectives legislated by the United Nations.

Keywords: Palestine, Sustainable Development, Legal Challenges.

المقدمة

من خصائص العلوم بصفة عامة إنسانية كانت أو تقنية أنَّها تكون دائماً في حالة تطور مستمر مع مرور الزمن، وهذا حال علم التنمية المستدامة التي انحدرت فكرتها من غابات أوروبا حين ابتدعها المزارعون في القرن الثامن عشر، وهو الوقت الذي بدأ الأوربيون فيه الغلو تجاه أشجار الغابات وذلك لإرتباط الاقتصاد به، حيث عالجوا هذا الغلو بالغابات المستدامة فوسعوا مساحة زراعة الأشجار لتعويض المفقود ونظموا قطعها، ولقد مر علم التنمية المستدامة

بمراحل من التطور جعلته علماً ترى فيه البشرية النجاة من مشكلات الحاضر والأمان من مخاطر المستقبل، وذلك بعد أنْ كان فكرةً بسيطةً، وفي ذلك يعتبر القانون أداة التنظيم الأساسية لنشاط الإنسان داخل المجتمع ليحفظ كينونته واستمراريته وهو ذاته مقصد التنمية المستدامة؛ بذلك كانت التشريعات القانونية أحد أهم الوسائل التي من خلالها تقوم الدولة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن هنا نشأت العلاقة الطردية بين القانون والتنمية المستدامة، فكلما أزهرت القوانين بالتجدد والشمول أثمرت التنمية المستدامة بتحقيق أهدافها، وكلما وهنت القوانين وقصرت أصاب التنمية المستدامة التأخر والضياع، لذا تحرص الأمم المتقدمة على إقرار تشريعات قانونية بكيفية متناسقة تشمل أبعاد التنمية المستدامة المتعددة، وتكون قادرة على تحقيق أهدافها، غير أنَّ حقيقة الأمر في فلسطين تبدو مغايرةً تماماً لما يجب أنْ تقوم به التشريعات تجاه التنمية المستدامة، فواقع التشريع في فلسطين هو واقع سيء على وجه العموم ما أثَّرَ سلباً على واقع التشريعات التي تستهدف التنمية المستدامة؛ فكانت تحدياً إضافياً لتحديات التنمية المستدامة في فلسطين (Al-Nour, 2011, p. 2).

الأهمية

لمضوع هذا البحث أهمية مزدوجة فهو ذا أهمية نظرية بالنظر إلى أنَّه موضوع يخدم الإنسانية، ويسعى إلى رفعتها وتطورها وحماية الكون من تجاوزات الإنسان إضافة إلى أنَّه يعتبر الأول من نوعه في تسليط الضوء على التحديات القانونية التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين، كما أنَّه ذو أهمية تطبيقية، فهو يساهم في إبراز التحديات القانونية التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين ببيان مدى مساهمة التشريعات في تحقيق التنمية المستدامة ولفت نظر المعنيين إلى غياب تلك المساهمة عن التشريع الفلسطيني من أجل التغلب عليه والعمل على إزالة هذا التحدي من طريق التنمية المستدامة في فلسطين، ما يشكل حلاً لأحد أهم المعضلات الاستراتيجية التي تواجه الشعب الفلسطيني.

الأهداف

- توضيح مفهوم التنمية المستدامة والمشاركة في نشره.
- المساهمة في إبراز تحديات التنمية المستدامة في فلسطين.
- توضيح دور التشريعات في تحقيق التنمية المستدامة.
- بيان القصور التشريعي تجاه التنمية المستدامة في فلسطين.
- المساهمة في تفعيل دور القانون لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

الإشكالية

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في غموض الدور التشريعي اللازم لتحقيق التنمية المستدامة ما جعل السلطات العامة تركز على العمليات الإحصائية وتقديم الأرقام وإغفال الوسيلة الأهم

لتحقيق التنمية المستدامة ألا وهي إصدار تشريعات متعددة تعالج مختلف أبعاد التنمية المستدامة وتشملها بنظام تشريعي مُتَّسِق ومتكامل من شأنه تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، من هنا تَمثَّل الإشكال الرئيس لهذا البحث في التساؤل التالي: **ما مدى مساهمة التشريعات القانونية في تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين؟**

الأسئلة

- ما التنمية المستدامة؟
- ما تحديات التنمية المستدامة في فلسطين؟
- أين يكمن دور التشريعات القانونية في تحقيق التنمية المستدامة؟
- ما مدى استجابة التشريعات لمتطلبات التنمية المستدامة في فلسطين؟

المنهج

في بحثنا المتعلق بالتحديات القانونية التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين؛ نحن بحاجة إلى وصف ظاهرة معينة وجمع بيانات ومعلومات حولها، وتحليل نتائج تلك البيانات، لذلك اعتمدنا المنهج الوصفي لوصف حالة التنمية المستدامة في فلسطين وبيان التحديات القانونية التي تواجهها، مستخدمين نمط التحليل لتحليل المعلومات الواردة في الخصوص واستنتاج الحقائق الظاهرة منها، عبر الاستعانة بالكتب والدراسات الفقهية التي تبين مفهوم التنمية المستدامة بأبعاده المختلفة، والرجوع أيضاً إلى أحكام المواثيق والاتفاقيات الدولية المعنية، دون إغفال دراسة التقارير والدراسات الموضوعية التي أجريت حول ذات الموضع، جاهدين لأنْ تكون مفردات هذا البحث واضحة ومتناسقة بالقدر الذي تجيب فيه عن أسئلة الدراسة لنصل في نهاية الدراسة إلى حلول واقعية ومنطقية تساهم في حل اشكالية الدراسة.

الهيكلية

أعتمد الباحث في إعداده لمخطط الدراسة التقسيم الثنائي حيث تكونت الدراسة من مبحثين شمل كل واحد منها مطلبين، وذلك في سبيل احتواء مواضيع الدراسة ضمن إطار وعناوين واضحة ومنضبطة تشير إلى حقيقة مسائل الدراسة، وذلك دون تشعب يخلط الأفكار أو اختصار يضيعها.

- **العنوان: التحديات القانونية للتنمية المستدامة في فلسطين.**
- **المبحث الأول: نفاذ التنمية المستدامة في فلسطين.**
  - **المطلب الأول** ماهية التنمية المستدامة.
  - **المطلب الثاني:** واقع التنمية المستدامة في فلسطين.

- **المبحث الثاني: مدى استجابة التشريعات الفلسطينية لمتطلبات التنمية المستدامة.**
  - **المطلب الأول:** دور القانون في تحقيق التنمية المستدامة.
  - **المطلب الثاني:** أثر القصور التشريعي على التنمية المستدامة في فلسطين.

المبحث الأول: نفاذ التنمية المستدامة في فلسطين

يشكل علم التنمية المستدامة في ذاته أهمية عظيمة تجعل الدول تتهافت على الاستفادة من عناصره وأبعاده وتحويلها إلى سياسات واقعية تنهض بمجتمعاتها؛ فهو علم نظري وتطبيقي في آن واحد، أي أنَّ أفكاره النظرية بحاجة إلى تطبيق على أرض الواقع كي يُنتج علم التنمية المستدامة آثاره، حيث يلامس هذا التطبيق مكونات الدولة ومجتمعها فهو يتأثر بها إيجاباً وسلباً، لذلك نرى التنمية المستدامة في الدول المتقدمة تحظى باهتمام واسع وتكون على رأس أولويات الحكومة والمجتمع، فهي هناك في أبهى صورها، أما دول العالم الثالث فهي أبعد ما تكون عن مفاهيم التنمية المستدامة، في سبيل هذا الأمر سنتناول بالدراسة خلال هذا المبحث ماهية علم التنمية المستدامة وذلك عبر **(المطلب الأول)** الذي يهتم ببيان معنى ومفهوم التنمية المستدامة ويناقش تعريفاتها كما أنَّه يُسلط الضوء على التطور التاريخي لها. وكون فلسطين أحد دول العالم الثالث فإنَّ واقع التنمية المستدامة فيها **(المطلب الثاني)** يتصف بالانحدار والدونية لأسباب متفاوتة يرجع بعضها لحالة الاحتلال العسكري الذي تخضع إليه فلسطين منذ زمن بعيد والبعض الآخر متعلق بأسباب سياسية ومجتمعية واقتصادية وطنية (Kamal, 2018, p. 278).

المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

العلاقة بين الأخلاق والتنمية هي علاقة أصيلة ومتجذرة فالأخيرة تعتبر من مكارم الأخلاق كيف لا وهي تدعو إلى الحفاظ على علاقة الإنسان بالطبيعة التي يعيش فيها والمجتمع الذي يعيش وسطه والإحسان إليهما، عدا أنَّ للتنمية المستدامة في فلسفتها مفهوم أخلاقي، يحمل من الرُقي والحضارة ما يجعل عالمنا يزداد تطوراً وازدهاراً، فهي تعتمد على تغيير في أنماط السلوك بحيث يتحمل الفرد مسؤولية الشعور بالآخرين من حوله وكذلك بمن سيأتي بعده، بدوره يتناول هذا المبحث بالبحث والتدقيق النشأة التاريخية لمفهوم التنمية المستدامة فَيُبين كيف نشأ هذا المفهوم والجهة التي عملت على إخراجه من طور الفكرة إلى طور التنظيم والرعاية والحشد، بعد أنْ يتناول التعريف الأول له والتعريفات الفقهية التي أعقبته، فبذلك يتضح للقارئ مفهوم التنمية المستدامة ويهيئ ذهنه لتقبل المعلومات المتعلقة بالتحديات القانونية التي تواجهها في فلسطين (Abu Zant & Ghoneim, 2009, p. 20).

التنمية هي: "ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل"، وحيث أنَّ مواضيع ارتقاء المجتمع متعددة ومتنوعة، فإنَّ مفهوم التنمية يعتبر من المفاهيم الشمولية من حيث الموضوع، فقد يكون موضوع التنمية البيئة فنطلق عليها التنمية البيئية وقد يكون الإنسان فنطلق عليها التنمية البشرية، وفي العقود الأخير طفى إلى السطح مفهوم التنمية المستدامة أو التنمية المستمرة أو المتواصلة، وهو مفهوم يختلف عن سابقه من مفاهيم التنمية

فلفظ مستدامة ليس موضوعاً من مواضيع التنمية، بل صفة لها، ما يعني تعدد موضوعاته وأبعاده بحكم تعدد موضوعات المفهوم الأساس له وهو التنمية، ما يدعونا إلى التعرف على دلالات كلمة مستدامة إذ ما اقترنت بمفهوم التنمية وبعبارة أخرى ماهية مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها (Abu Al-Nasr & Muhammad, 2017, p. 17).

عُرّفت التنمية المستدامة لأول مرة بأنَّها التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أنْ تُعرض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم، ويعتبر هذا التعريف من أكثر التعريفات ضيقاً وتحديداً فقد أغفل الجوانب العملية للتنمية المستدامة لذلك يجب الاستعانة بتعريفات أخرى أكثر تفصيلاً ودقة لأن التحديد الضيق والتفسير الموسع أمران غير محمودين في مجال تعريف المفاهيم، ثم توالت التعريفات التي انصبغت بطبيعة وصفة مقدميها، فقد عرَّفها الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة بأنَّها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد، وعُرّفت في قاموس Webster بأنَّها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أنْ تسمح باستنزافها جزئياً أو كلياً (Khaled & Rabeh, 2019, p. 104).

كما تم تعريفها بشكل موسع وأكثر تفصيلاً فقيل: أنَّها التنمية المتوازنة التي تشمل مختلف أنشطة المجتمع، باعتماد أفضل الوسائل لتحقيق الاستثمار الأمثل للموارد المادية والبشرية في العمليات التنموية، واعتماد مبادئ العدالة في الانتاج والاستهلاك وعند توزيع العوائد، لتحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع، دون أنْ تحصل أضرار بالطبيعة أو بمصالح الأجيال القادمة. بالرغم من اختلاف التعاريف حول التنمية المستدامة، بين التعاريف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية والبيئية، إلا أنها تصب في معنى واحد، وهو تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة(Miloud, 2020, p. 8). (Al-Nour, 2011, p.6).

من التعريفات السابقة للتنمية المستدامة وبالنظر إلى التطور المستمر لمتطلبات المجتمع التي لم تعد تقبل بفكرة انحسار دور التنمية في تلبية الحاجات الاستهلاكية دون الالتفات إلى أبعاد التنمية الأخرى نجد أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاث أبعاد: **أولها** البعد الاقتصادي الذي يضمن استدامة نمو الدخل القومي الإجمالي بجوانبه الكمية والنوعية دون أنْ يكون هذا النمو على حساب الأجيال القادمة. **ثانيها** البعد البيئي فالتنمية المستدامة لا تتحقق دون وجود بيئة جيدة يحافظ عليها لضمان استمرار التوازن البيئي لسنوات المستقبل، حيث لا يعتدى على حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة جيدة ومتوازنة. أما البعد **الثالث** فهو البعد الاجتماعي الذي يهتم بما يجعل الأفراد قادرين على الحصول على متطلباتهم الكمية والنوعية إلى جانب تنمية قدراتهم من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم مع ضرورة العمل من أجل القضاء على الفقر وتطبيق مبدأ عدالة التوزيع؛ الأمر الذي سيجعل منهم أفراد صالحين لتفهم التنمية المستدامة وراغبين في تحقيقها وساعين لذلك (Masoudi, Masoudi & Ibrahim, 2019, p. 204). (Miloud, 2020, p. 7)

تاريخياً تكونت فكرة التنمية المستدامة بفعل مخرجات نادي روما عام 1972 الذي دار تحت عنوان (وقف التنمية)، جاء هذا المؤتمر للمطالبة بوقف التنمية نتيجة للأضرار الناتجة

عنها فقد كانت تشكل خطراً على البيئة والموارد الطبيعية وحياة الإنسان كون الهدف منها كان وبشكل مطلق يتمثل في جمع أكبر قدر من المال دون الالتفات إلى الضرر الذي يصيب البيئة ويستنزف الموارد الطبيعية ويتعدى على حقوق الأجيال القادمة لذلك جاء هذا المؤتمر تحت عنوان وقف التنمية أي وقف الخطر الداهم تجاه كوكب الأرض وما عليه، حيث انقسم الباحثون فيه إلى قسمين: **الأول** يرى أن التنمية يجب أن تستمر دون الالتفات إلى إفرازاتها، أما **الثاني** فقد رأى أنَّ التنمية لا بد أنْ تُقيَّد بالحفاظ على البيئة، وبذلك انطلق شعاع التنمية المستدامة، ليتطور الأمر بعد ذلك ويُذكر مفهوم التنمية المستدامة على سبيل الذكر فقط في التقرير الذي أصدره الاتحاد الدولي من أجل حماية البيئة عام 1980 الذي حمل عنوان(الاستراتيجية الدولية للحفاظ على البيئة)؛ ليتهيأ بذلك صدور مفهوم التنمية المستدامة واكتسابه صفة الرسمية من خلال تقرير برونتلاند الذي أطلق عليه عنوان: "مستقبلنا المشترك" الصادر عن اللجنة العالمية للبيئة التابعة لهيئة الأمم المتحدة عام 1987. (Ahmed, D.T., p. 1)

بعد ذلك انتقل مفهوم التنمية المستدامة من مرحلة الاكتشاف إلى مرحلة الإعمال حين نال التزكية الرسمية عام 1992 من خلال مؤتمر ريو دي جانيرو وبحضور 178دولة أكدت جميعها على أنَّ جودة البيئة وسلامة الاقتصاد مبدئان متكاملان لا يمكن إغفال أحدهما وإعمال الآخر، ثم جاء مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة بجوهانسبرج عام 2002 كأول مؤتمر دولي يحمل اسم التنمية المستدامة، وتمخض عنه اعلان جوهانسبرغ 2002 بشأن التنمية المستدامة الذي التزم فيه رؤساء الدول والحكومات باتخاذ الإجراءات اللازمة لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعية لا مجرد شعار ينادى به، وقد جاء هذا المؤتمر في إطار استغلال المجتمع الدولي لمخرجات مؤتمر ريو دي جانيرو وتطويراً لها حيث حمل عديد التوصيات الهامة في طليعتها ضرورة الإسراع في تنفيذ الاتفاقيات الأممية الخاصة بالتنمية والبيئة، وإتاحة إمكانية الوصول للمعلومات وتحسين إمكانية استخدام الموارد الطبيعية. ليتعزز بذلك إدراك المجتمع الدولي لأهمية التنمية المستدامة الكبرى فخلال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015 تمت المصادقة على خطة التنمية المستدامة 2030 (تحويل عالمنا) وهي عبارة عن برنامج لأجل الناس والكوكب يحوي سبعة عشر هدفاً مترابطاً فغالباً النجاح في تحقيق هدف بعينه في معالجة موضوع محدد يؤدي إلى تحقيق الأهداف فهي تمثل خارطة طريق شاملة تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتوحد الشعوب لإحداث تغيير إيجابي للعالم أجمع. (Economic & Social Council-United Nations, 2002)

بدورها حددت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في سبعة عشر هدف وهي كالتالي:

1. الحدّ من الفقر ويعني القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
2. القضاء التام على الجوع ويعني القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. الصحة الجيدة والرفاه ويعني ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

4. التعليم الجيد ويعني ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
5. المساواة بين الجنسين ويعني تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. المياه النظيفة والنظافة الصحية.
7. الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة ويعني ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
8. العمل اللائق ونمو الاقتصاد ويعني تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
9. الصناعة والابتكار والبنية التحتية ويعني إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.
10. الحد من أوجه عدم المساواة ويعني الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11. مدن ومجتمعات محلية مستدامة ويعني جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
12. هو الاستهلاك والإنتاج المسؤولان ويعني ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. العمل المناخي.
14. الحياة تحت الماء.
15. الحياة في البرّ.
16. السلام والعدل والمؤسسات القوية.
17. عقد الشراكة لتحقيق الأهداف ويعني إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

تتميز هذه الأهداف عن غيرها في أنَّها تركز على الشمولية والتكاتف، فلا يمكن لدولة أن تعمل لوحدها لتحقق النمو الاجتماعي والاقتصادي داخل حدودها فقط، بل يجب على الدول أن تتكاتف وتتعاون لضمان تحقيق الأهداف والاستدامة للعالم أجمع؛ وذلك للوصول إلى مائة وتسعاً وستين غاية تتعلق معظمها بكفالة جملة من الحقوق في مقدمتها الحقوق الاقتصادية التي تتعلق بمكافحة الفقر والبطالة وأخرى بيئية تتعلق بالمناخ والتصحر وأخرى بالحريات العامة وحقوق الإنسان وعدم التمييز؛ من خلال الشراكة والتعاون بين الدول والهيئات ذات المصلحة.

المطلب الثاني: واقع التنمية المستدامة في فلسطين

إنَّ تقبل فكرة التنمية المستدامة بأوسع معانيها وإقرارها على صعيد واسع هو أمر محمود، لكنه غير كافي فالتنمية المستدامة بحاجة إلى ترجمة هذا التقبل إلى أهداف وبرامج وسياسات

عملية، وهنا نجد أن التنمية المستدامة عبارة عن عملية مستمرة تعبر عن احتياجات المجتمع وتقوم على مبدأ العدالة والمشاركة العامة، ورشادة استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية، واتخاذ تحولات هيكلية في الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتمكين لآليات التغيير وضمان استمراره (Mild. 2020, p. 4).

الأمر الذي يجعنا أما مهمة صعبة ومعقدة، نظراً لخضوع العالم لقوى رأسمالية لا ترى من مصلحتها التنازل عن نمط إنتاجها المدمر للبيئة والمفقر للدول النامية، لكن رغم ذلك يعتبر جهد الأمم المتحدة المتعلق بالتنمية المستدامة هو جهد ذو أهمية كبيرة في اتجاه الاهتداء إلى أرضية مشتركة بين المصالح المتعارضة يمكن البناء عليه واستغلال مختلف مؤسسات الأمم المتحدة سيما منها السياسية والقانونية لحماية هذه القواعد التي تكفل للعالم بأسره شروط تحقق التنمية المستدامة؛ لذلك تعاني البشرية من أخطار جسيمة ضاعفت من تحديات التنمية المستدامة وجعلت تحقيق أهدافها أمراً صعباً (Al-Ashwah, 2017, p. 3).

تختلف هذه التحديات زماناً ومكاناً كما أنَّ أسبابها ليس واحدة لذلك كان من الواجب التطرق في هذا المبحث إلى التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين وذلك من خلال مناقشة الوضع القائم فيما يتعلق بأبعاد التنمية المستدامة الثلاث: البعد الاقتصادي، البعد البيئي، البعد الاجتماعي، كي يكون طرحنا منهجياً ومنظماً؛ قادر على شرح واقع التنمية المستدامة في فلسطين شرحاً علمياً وافياً وكافياً. فالأراضي الفلسطينية تعاني من تحديات عديدة تعيق تحقيق التنمية المستدامة فيها (UNDP, 2014, p. 6).

تعتبر البيئة من أهم مرتكزات التنمية المستدامة غير أنَّ هذا المرتكز الأساس يعاني أشد المعاناة في فلسطين، فإذا ما أردت التحدث عن المياه تجد أنَّ الغالبية العظمى من مياه المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967 غير صالحة للشرب كما أنَّ جانب كبير من المياه الجوفية تتعرض للسرقة من قبل قوات الاحتلال بجانب تلوثها نتيجة عدم معالجة مياه الصرف الصحي التي تؤثر أيضاً على الثروات البحرية.

أكدت مؤشرات التنمية المستدامة على كون معضلة المياه تشكل واحدة من أصعب القضايا البيئية التي تؤثر على جودة البيئة في فلسطين، حيث تشير الاحصائيات إلى أنَّ نصيب الفرد الفلسطيني من المياه وخاصة في قطاع غزة يمثل أحد أعلى مستويات ندرة المياه في العالم، ويرجع ذلك إلى نقص الموارد المائية وسوء إدارة هذه المياه، أما مياه الصرف الصحي فلا يُجمع منها إلا ما نسبته 60% يعالج منها 25% وما يعاد استخدامه منها هو 1% فقط للقطاع الزراعي، كما أنَّ مؤشرات الحصول على مياه الشرب والوصول إلى شبكات الصرف الصحي ليس بأحسن حال من سابقتها، أضف إلى ذلك غياب مؤشرات حفظ البحار والموارد البحرية التي يشير واقع الحال إلى أنَّ وضعها كارثي؛ وهذا إنْ دلَّ فإنما يدل على غياب الدور الحقيقي للتنمية المستدامة عن هذا القطاع ذا الحساسية بالواقع البيئي فسلامته تعني سلامة البيئة وعلته تعني علتها ما يفقد التنمية المستدامة في فلسطين أحد أهم أبعادها. (Tomah & Massad, 2019, p. 16-28)

تستند التنمية المستدامة إلى علاقة متبادلة ما بين النمو الاقتصادي والحماية البيئية واستحداث العمالة، فعلى مستوى البعد الاقتصادي، تشير معدلات البطالة التي بلغت نسبتها داخل فلسطين عام 2018 ما يزيد عن 33% وهي بذلك تعتبر من المعدلات الأعلى على مستوى العالم، ومعدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد التي بلغت نسبته عام 2018 سالب 1.3%؛ وعليه نحن أمام اقتصاد فلسطيني لا يرقى إلى درجة يمكن أن يكون بها داعم أساسي للتنمية المستدامة، فهو مازال يعتمد على المساعدات الدولية إلى جانب خضوعه لسطوة الاحتلال الصهيوني، كما أنَّ السلطة الفلسطينية ومنذ أن جاءت عام 1993 لم تلتفت إلى الجانب الاقتصادي واقتصر عملها على تقديم الخدمات فقط، أمام هذا الواقع المرير لا يمكننا التحدث عن وجود بعد اقتصادي حقيقي للتنمية المستدامة في فلسطين، فالصناعة المحلية لا تكاد تغطي جزءاً بسيطاً من احتياجات السكان لذلك يلجأ الفلسطينيون إلى الاستيراد، ولا يمكن أيضاً التحدث عن الاكتفاء الذاتي حتى في مجال الزراعة على الرغم من امتلاك الأيدي العاملة والأراضي الزراعية الشاسعة، أضف إلى ذلك تدمير مطار غزة ومنع انشاء ميناء تجاري وإغلاق متكرر للمعابر الحدودية فلا اقتصاد دون حرية تنقل البضائع والأفراد، في الاجمال يمكننا القول إنَّ عديد التحديات تواجه الاقتصاد الفلسطيني لا يتسع المقام لذكرها لكن ما يمكننا التأكيد عليه أنَّ غياب ملامح الاقتصاد الجيد يعتبر أكبر التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين. (International Labor Office, 2005, p. 1) (Palestinian Central Bureau of Statistics, 2020, p. 88)

يعتبر البعد الاجتماعي أهم الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة كونه يتعلق بالمعيشة الفردية ومتطلباتها التي يطول الحديث عنها، لكننا سنقصر الحديث على أهم مؤشرات هذا البعد ألا وهو مؤشر الفقر الذي يؤثر إيجاباً وسلباً على مختلف مؤشرات البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، هذا على المستوى النظري أما البحث في المستوى التطبيقي فيحيلنا إلى الحالة المعيشية للفرد في المجتمع الفلسطيني التي تشهد تدهوراً كبيراً على مستوى الرفاه والتمتع بالحقوق الأساسية للإنسان التي كفلتها كافة الشرائع والمواثيق الدولية؛ وذلك نتاجاً للحالة السياسية السيئة التي تشهدها الحياة العامة في فلسطين بفعل الاحتلال الصهيوني والانقسام السياسي الداخلي.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنَّ القضاء على الفقر يمثل جوهر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تم إقرارها عام 2015 من قبل المجتمع الدولي الذي حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة للقضاء على الفقر، لكنَّ الأخير يبدو مختلفاً في فلسطين، حيث تشير الاحصائيات إلى أنَّ نسبة الفقر المدقع في فلسطين كانت في عام 2011 تمثل نسبة 12.9% وهو تاريخ ما قبل إعلان خطة التنمية المستدامة 2030 أما بعد هذا الإعلان وبالتحديد في عام 2017 فقد أصبحت نسبة 16.8%، ما يعني أنَّ فلسطين يصلها التأثر الحقيقي لخطط التنمية المستدامة العالمية. (Office of the Prime Minister - National Team to Follow up on the Implementation of the Sustainable Development Goals 2030, 2020, p. 10)

إجمالاً يرى الناظر إلى التنمية المستدامة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في فلسطين أنَّها تعاني من وجود تحديات جمَّة يمكن القول بأنَّها خاصة بالواقع الفلسطيني، فحالة الاحتلال المباشر لا تكاد تكون في أي دولة من دول العالم عدا فلسطين، كما أنَّ الانقسام السياسي الداخلي زاد من حدة هذا التحدي، أضف إلى ذلك تقطيع أوصال الاتصال الجغرافي لدولة فلسطين، وإغلاق مجالها البري والبحري، ليكون في محصلة الأمر تعاقب الاحتلالات العسكرية عليها سبباً طويل المدى أضر كل الضرر بالتنمية المستدامة في فلسطين (Hamdan & Abu Mudallalah, 2008, p. 6).

المبحث الثاني: مدى استجابة التشريعات الفلسطينية لمتطلبات التنمية المستدامة

يقع على عاتق الدول الانسجام مع التوجهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال المشاركة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تحقق هذه الغاية، وعكس هذه التوجهات على الوضع المحلي من خلال وضع استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة يضعها ويعمل عل تطبقها كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها، وتكون المرجع للنهوض بالتنمية المستدامة وتطبيقاتها على كافة مفاصل العمل الحكومي، وهنا نشير ايضاً إلى أنَّ تحقيق التنمية المستدامة بمفهومها الشمولي يحتاج إلى إرادة سياسية لدى الدولة واستعداد حقيقي لدى المجتمع والأفراد فإرادة الدولة وإنْ كانت ضرورية إلا أنَّها وحدها غير كافية لإعمال التنمية المستدامة على النحو المطلوب، فحينما تضع الدولة قوانين من أجل حماية البيئة وحينها قد يكون هناك استعداد لدى الأفراد لتحقيق هذه السياسة والالتزام بها وهنا تجد التنمية المستدامة طريقها للتحقق، وقد لا نجد لدى الأفراد استعداد لتحقيق هذه السياسية فيغلبوا مصلحتهم الخاصة على المصلحة العامة وهنا تتعثر التنمية المستدامة.

احتوت خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المقررة من قبل الأمم المتحدة؛ مبادئ وقيم ترتبط بشكل أو بآخر بقدرة التشريعات الوطنية على مواءمة البيئة التشريعية، وبناء أرضية تعتمد على مبادئ العدل والمساواة والشفافية؛ لتكون نبراس يضيء طريق الوصول إلى التنمية المستدامة، ما يؤكد أنَّ التشريعات هي من أهم مقومات التنمية المستدامة التي يجب على الدول العمل على أنْ تكون في مستوى يخدم سعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في هذا الصدد سنبين خلال هذا المبحث دور القانون بشقيه الدولي والوطني في تحقيق التنمية المستدامة **(المطلب الأول)**، ثم سنتناول بالبحث والتدقيق أهم فقرات هذه الدراسة والتي تتعلق بالإشكال الأساسي لها وهو القصور التشريعي وأثره على التنمية المستدامة في فلسطين **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: دور القانون في تحقيق التنمية المستدامة

يلعب القانون بشقيه الوطني والدولي دوراً مهماً في تسريع عملية التغيير الاجتماعي والاقتصادي من خلال عملية مدروسة تحافظ على البيئة وعلى حقوق الأجيال القادمة في استغلال الموارد الطبيعية والحصول على بيئة جيدة، كما يؤخذ بعين الاعتبار الاستغلال العادل للثروات الطبيعية، فالأخيرة ليست من حق الأجيال الحاضرة فقط، سنتعرف خلال هذا المطلب على تفاصيل أكثر تتعلق بهذا الدور الإيجابي والمهم الذي يؤديه القانون تجاه التنمية المستدامة.

إنَّ سيادة القانون والتنمية أمران مترابطان بشكل وثيق يعزز كل منهما الآخر، فالنهوض بسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية على نحو تام (United Nations - The Rule of Law, 2020)

تقوم العديد من أهداف التنمية المستدامة على التزامات قانونية سبق وأنْ أقرت بها الدول بموجب الأعراف الدولية السائدة وقانون المعاهداتْ، اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مارس 2017 والجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو 2017، ولا بد من الإشارة أيضاً إلى إلتقاء مقاصد التنمية المستدامة مع الالتزامات القانونية الدولية اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في مارس 2017 والجمعية العامة للأمم المتحدة في يوليو 2017، وهي التزامات يمكن استخدامها لقياس مدى امتثال الدول للقانون الدولي.(Applied Research, 2011, p. 1)

(Economic & Social Commission for Western Asia, 2017 p. 2).

كما ترتبط التنمية المستدامة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان إرتباطاً وثيقاً، فهي ذات تماس بحقوق الإنسان الواردة في الشرعة الدولية لحقوق الانسان، فالمتفحص لتلك الحقوق يجد أنَّ جزءاً منها يعتبر أساس ترتكز عليه التنمية المستدامة، كالحق في التنمية وجزءً آخر يعتبر هدفاً من أهداف التنمية المستدامة كالحق في العمل والتعليم وغيرها من حقوق الإنسان التي كفلها القانون بفرعيه الدولي والوطني.

كما تتصل علاقة القانون الدولي العام بالتنمية المستدامة من خلال ارتباطها بقانون التنظيم الدولي، حيث تقوم الأمم المتحدة وهي الأساس العام للتنظيم الدولي بتنظيم ورعاية كافة الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة حول العالم، وإذا ما دققنا بشكل أعمق في هذه العلاقة نجد التنمية المستدامة قائمة على الحق في تقرير المصير وحق الدول في السيادة بوجه عام وحقها في السيادة على مواردها الطبيعية بوجه خاص؛ بالتالي يعتبر القانون الدولي المرجع الأساس للتنمية المستدامة في هذا الجانب المهم، وذلك بمنحه الدول حقوق تساعدها في تحقيق التنمية المستدامة، وفرض واجبات قادرة على ضبط الحالة التشاركية الدولية التي تتمخض عن جهود الدول في تحقيق التنمية المستدامة كون الأخيرة ذات بعد كوني قبل أنْ تكون ذات بعد وطني (Khaldoun. 2019, p. 91)

تتويجاً لتلك العلاقة التي تجمع التنمية المستدامة بالقانون الدولي نجد إعمال حقوق الإنسان للجميع هو هدف معلن لخطة عام 2030 التي يرى المختصون أنَّ لها صفة الإلزامية القانونية، فهي ليس مجرد خطة طموح، بل جاءت لتعزز المسؤوليات القانونية المترتبة على الدول بموجب تصديقها على العهدين الدوليين لحقوق الإنسان لسنة 1966، بذلك تكون خطة 2030 جزءاً لا يتجزأ من القانون الدولي يجب أنْ تلتزم الدول بها وتنقلها من موضع الإلتزام إلى موضع الإعمال عبر إصدار التشريعات اللازمة لتنظم تنفيذ هذه الخطة (ESCWA, 2017, p. 2).

من ذلك نستنتج أنَّ التنمية المستدامة هي فكرة سهر عليها القانون الدولي، ونظراً لإرتباط فروع القانون ببعضها البعض أصبحت التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من القانون الداخلي لدى دول العالم ذات النظم الديمقراطية، فقواعد القانون الداخلي تنظم علاقة الدولة بالأفراد وعلاقة الأفراد فيما بينهم، وحيث أنَّ التنمية المستدامة تمثل جزءاً مهماً من علاقة الدولة بالأفراد وعلاقة الأفراد فيما بينهم، فإنَّ من دور القواعد القانونية تنظيم هذه العلاقة لضمان فعالية أبعاد التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها.

رغم التطورات التي شهدتها الحالة التشريعية العربية من أجل خلق بيئة قانونية تكفل ضمان الحقوق والالتزامات، إلا أنَّها لا تزال تحتاج إلى المزيد من الجهد الفقهي والقانوني، فلا بد من تطوير هذه التشريعات من خلال العمل على تهيئة بيئة تشريعية ملائمة ومستقرة تهدف إلى تدعيم جهود الحكومات في تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة، ويمكن ذكر ما يجب أنْ تقوم به الدول من الناحية التشريعية فيما يلي:

- سنُّ تشريعاتٍ تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2030.
- تعديل النصوص التشريعية القائمة التي لا تتلاءم مع أهداف التنمية المستدامة المبرمجة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، حتى يستطيع التشريع مواكبة العملية التنموية والتطور الاقتصادي والاجتماعي.
- العمل على توحيد وانسجام التشريعات ذات الصلة في تحقيق التنمية المستدامة.
- متابعة المصادقة على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ من التشريع الوطني.

هذا الدور التشريعي يقع بالأساس على عاتق نواب الشعب في البرلمانات الذين يستطيعون من خلال مهامهم الدستورية ومكانتهم السياسية لعب دوراً مهماً في رصد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة عبر قيامهم بسنّ التشريعات والمصادقة على الموازنة العامة وضمان المساءلة الفعالة تجاه واجبات الحكومة سيما منها تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، كما أنَّ من صلاحياتهم المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة لجعلها جزءاً لا يتجزأ من التشريع الوطني فيكتسب صفة الإلزامية التي تجبر الدولة ورعاياها على الأخذ بها وعدم مخالفتها (Global Organization of Parliamentarians Against Corruption, 2017)

في هذا الصدد يجب أنْ تتكامل التشريعات في رؤية قانونية تُمكن السلطات العامة بمختلف مؤسساتها من رعاية وتنظيم أبعاد التنمية المستدامة ودفعها إلى الأمام من خلال تشريع قوانين تسهم في تحقيق أهدافها ولعل أهم هذه التشريعات: **القوانين الاقتصادية** التي تتعلق بالاستثمار والناتج المحلي لكل فرد والميزان التجاري في البضائع والخدمات، و**القوانين البيئية** التي تهتم بالحفاظ على البيئة من استخدام المبيدات الزراعية والتلوث البيئي وتحدد نسبة المحميات

الطبيعية كما تعمل على حماية الغابات، و**القوانين الاجتماعية** التي تهتم بأبرز القضايا الاجتماعية المتعلقة بالتنمية المستدامة، سيما منها ما تعلق بالأسرة ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر وتوزيع الدخل ومعدلات البطالة ونسبة الأجور بين الاناث والذكور ونسبة السكان الحاصلين على خدمة الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي.

إجمالاً تحتاج التنمية المستدامة إلى قوانين شمولية تُسهم في تحقيق أهدافها وتنظيم أبعادها التنموية وهنا لا يكفي تشريع القوانين؛ فلابد من تفعليها والعمل بها، وأنْ يكون للمواطن دوراً في تطبيقها وأنْ تكون تلك القوانين رادعة لضمان حقوق الأجيال القادمة وفي ذات الوقت مشجعة للأجيال الحاضرة تدفعهم نحو التنمية.

المطلب الثاني: أثر القصور التشريعي على التنمية المستدامة في فلسطين

يعد التشريع من أهم الآليات التي تضع أهداف التنمية في المسار الصحيح، فمن شأن الضمانات التي يحتويها؛ إطلاق عمليات اقتصادية في بيئة آمنة بين أطراف المعادلة الاقتصادية سواء أكان للدولة أو المستثمر أو المصنع أو للمنتج والمستهلك، فهي ضمانات كافلة للحقوق والالتزامات المترتبة على تلك العمليات؛ لذا هي قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعليه يعتبر التشريع ركيزة أساسية في التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي، كما أنَّ من شأنه تعزيز التنافسية الاقتصادية وتقوية مكانتها وحضورها إقليمياً ودولياً وزيادة حيوية البيئة الاستثمارية (Yasin, 2019).

يتطلب إعمال مفهوم التنمية المستدامة وجود مؤسسات قانونية مدركة لأهمية هذه التنمية ومؤهلة بكوادرها لسنِّ التشريعات ومراقبة تطبيقها على أرض الواقع وتفعيلها للوصول إلى الهدف المنشود وتطبيق القوانين المتعلقة بالتنمية المستدامة، غير أنَّ حقيقة وجود هذه المؤسسات في فلسطين وقيامها بالدور التشريعي والرقابي المنوط بها يعتبر التحدي الأساس الذي يواجه التنمية المستدامة في فلسطين وهذا ما سنوضحه خلال هذا المطلب الخاتمة لهذه الدراسة (Safian, 2019, p. 163).

على مستوى القانون الدولي أعلنت دولة فلسطين التزامها بأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة للعام 2030 منذ إقرارها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2015، وهنا تجدر الإشارة إلى أنَّ غالبية بنود تلك الأجندة تأتي انعكاساً للالتزامات الواردة في اتفاقيات حقوق الإنسان، حيث انضمت دولة فلسطين للمعاهدات والاتفاقيات الدولية وعقب هذا الانضمام اصدر الرئيس في مايو 2014 قراراً بتشكيل لجنة وطنية دائمة لمتابعة انضمام دولة فلسطين للاتفاقيات والمعاهدات الدولية تترأسها وزارة الخارجية، انبثق عنها لجنة لمواءمة التشريعات الوطنية مع التزامات دولة فلسطين الدولية، تقوم هذه اللجنة حالياً بمراجعة عدد من التشريعات النافذة، ومشاريع قوانين وتشريعات، للتأكد من مواءمتها مع التزامات دولة فلسطين الدولية.

أما على مستوى القانون الوطني فنجد القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 قد وضع خطوطاً عريضة لا يستطيع أحد تجاوزها وفقاً لمبدأ سمو الدستور؛ منها ما تعلق بالتنمية

سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد أكد في المادة التاسعة منه على أنَّ الفلسطينيين أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم، وجاء في المادة الثانية والعشرون أنَّ خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجزة والشيخوخة وغيرها من الحالات الاجتماعية تنظم بقانون، كما أكدت المادة الرابعة والعشرين على حق التعليم والمادة الخامسة والعشرون على حق العمل.

تحت هذه الغايات التي وضعها القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 أقر رئيس السلطة الفلسطينية القانون رقم 6 لسنة 1995 بشأن تشجيع الاستثمار الذي ركز على جذب المستثمرين من الخارج من خلال الإعفاءات الضريبية، لكنه لم يقدم حلول ناجعة لحل المشاكل الأساسية التي تواجه تنمية القطاع الخاص، ونتيجة للانتقادات التي طالته تم تعديله وإصدار القانون رقم 1لسنة 1998 ليحل مكانه، كما جاءت بعض التشريعات لترعى جانب من التنمية المستدامة في فلسطين، وفي طليعة هذه التشريعات جاء قانون البيئة رقم 2لسنة 1999. (Khalil. 2009, p. 389)

قد يبدو ما سبق أنه عمل تشريعي قويم يستهدف تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين، لكنْ إذا ما تعمقنا البحث في التشريعات الفلسطينية نجد أنَّ التشريع في فلسطين لم يشهد تطوراً ملحوظاً لمواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الدولي، حيث لم يعمل المجلس التشريعي على إصدار العديد من التشريعات الجديدة، ولا حتى تعديل بعض التشريعات القائمة من أجل تقوية الاقتصاد الفلسطيني، وتطوير قدرته على توفير بنية استثمارية مستدامة تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في الأصل تعتبر السلطة التشريعية صاحب السلطة العليا في الدولة؛ قوَّامة على مصالح الأفراد وشؤنهم العليا سيما حقهم في التنمية المستدامة، وهنا نرى أنَّ دور المجلس التشريعي الفلسطيني لا يقف عند إقرار التشريعات الراعية للتنمية المستدامة في فلسطين بل أنَّه يمتد إلى أبعد من ذلك فمن حق المجلس التشريعي الفلسطيني الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية عبر أدوات كان من المفترض أنْ تكون قائمة على أرض الواقع لولا تعطيل دور المجلس التشريعي على أثر عملية التناحر السياسي القائم بين قطبي الحياة السياسية في فلسطين.

حيث يقوم النظام القانوني لدولة فلسطين على خليط من القوانين البريطانية والمصرية والأردنية والفلسطينية، وقد زاد هذا الخلط تعقيداً الحكم الفعلي في الضفة الغربية وقطاع غزة الذي نتج عنه تعطيل الدور التشريعي للمجلس التشريعي الفلسطيني وإبداله بقرارات بقوانين صادرة عن الرئيس في الضفة الغربية لا تعترف بها الحكومة الفعلية بغزة وقوانين صادرة عن أعضاء المجلس التشريعي المنعقد في غزة دون الضفة الغربية لا تعترف بها الحكومة الفعلية بالضفة الغربية. (United Nations Development Programme, 2019, p. 10)

يتسم الوضع القانوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بغياب التنظيم والشفافية القانونية؛ ما يزيد من الأعباء والمخاطر المفروضة على قطاعات التنمية المستدامة، فحالة الازدواجية القانونية في شطري الوطن وغياب دور المجلس التشريعي منذ ما يزيد عن ثلاثة

عشر سنة بفعل الانقسام السياسي الذي عزز الانقسام الجغرافي والتفرد في اتخاذ القرار السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، جميعها عوامل مباشرة جعلت من التشريعات القانونية أعظم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة بدل من أنْ تكون الرافع الأساس لها.

استبشر الشعب الفلسطيني خيراً بمجيء السلطة عام 1994 وتوليها الحكم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 لكنَّ واقع الحال يشير إلى عدم تمكنها من القيام بمسؤوليتها تجاه عديد القضايا الهامة المتعلقة بمصير الشعب الفلسطيني؛ سيما منها التنمية المستدامة بمفهومها الشمولي على الوجه المأمول، وذلك نظراً لظروف خارجية في مقدمتها حالة الاحتلال المباشر وظروف داخلية أبرزها غياب الديمقراطية إلى حد ما عن نظام الحكم، فمصير الشعب الفلسطيني يتعلق بإرادة أفراد وأحزاب تشير ظروف الواقع إلى أن تغليب المصلحة العامة على مصالحهم الخاصة قد لبس عليهم فأودى ذلك بالمصلحة العامة إلى الهاوية، وهذا يرجع إلى تغييب الدستور والقوانين العادية إلى حدٍ ما عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع الفلسطيني، فغالب التصرفات الصادرة عن طرفي الحكم في فلسطين هي تصرفات مخالفة للقانون والشرائع الدولية، ما يتطلب منا العودة إلى الدستور والقوانين وإصلاحها وإصدار قوانين جديدة تواكب متطلبات المجتمع الفلسطيني والتطورات العالمية سيما منها ما تعلق بالتنمية المستدامة.

في ذلك لا يمكن النظر إلى السياسة التشريعية المتعلقة بالتنمية المستدامة كسياسة قائمة بذاتها، فهي ليس بمعزل عن الحالة السياسية للدولة ومدى الديمقراطية داخلها، فلا يمكن فصلها عن سياسات الحكم الرشيد وسيادة القانون وكفاءة القضاء ونزاهته، كما أنه على الرغم من أنَّ الدولة هي المُكلَّف الرئيس بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنها في ذات الوقت تحتاج العون من المنظمات غير الحكومية؛ سيما منها المتخصصة في أبعاد التنمية المستدامة، كما لا يمكنها الاستغناء عن دور الوعي العام الذي يتأتى برأيٍ عامٍ مُستنيرٍ تسبقه ثقافة عامة وغرسٍ لقيم تعزز مفهوم التنمية المستدامة في المجتمع؛ غير أنَّ الشعب الفلسطيني قد انهكتهُ ممارسات الاحتلال وفساد النظام السياسي بكافة أركانه، الأمر الذي يُشكل نقصاً في إجمال الأدوار الرامية لتحقيق التنمية المستدامة في فلسطين.

عندما تشير كل المعطيات القانونية إلى الدور المهم الذي يقوم القانون تجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وفي المقابل تشير المعطيات الواقعية إلى أنَّ هذا الدور اعتراه وهناً، بحيث أصبح غير قادرٍ على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين؛ ندرك أنَّ الظروف القانونية والسياسية في فلسطين كانت سبباً في تعطيل هذا الدور المهم. فحالة ألَّا مشروعية التي تعتري أجهزة الدولة كافَّة في فلسطين؛ أفضت إلى حالة التسيب القانوني وخروج تصرفات الدولة عن مسار المشروعية القانونية.

النتائج والتوصيات

ختاماً لهذه الدراسة استنتج الباحث خلال تناوله وتمحيصه لموضوعاتها المتعددة في سبيل إيجاد حلاً لإشكالها الرئيس مجموعة من النتائج والتوصيات سوف يبرز أهمها فيما يلي من النقاط:

النتائج

- يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الراقية التي تحمل في طياتها عديد الأفكار المعززة لرقي البشرية ورفعتها في العصر الحديث الذي يشهد تطور نشاطات الإنسان وتعاظم الإشكاليات التي تواجهها البشرية نظير ذلك.
- اهتم القانون بشقيه الدولي والوطني بأبعاد التنمية المستدامة وعمل على تأطيرها من خلال الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية، سعياً منه لاحتواء النشاط الخطر الذي يمارسه الإنسان الذي يهدد مستقبل الأجيال القادمة.
- يؤدي القانون دوراً مهماً في سبيل تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها الرامية إلى الحفاظ على الحياة البشرية بكافة مكوناتها ومتطلباتها، فالقانون الدولي يلزم الدولة بذلك أمام المجتمع الدولي، والقانون الوطني يلزم الدولة بذلك تجاه أفرادها.
- تواجه التنمية المستدامة في فلسطين عديد التحديات منها الاقتصادية والاجتماعية لكنْ يبقى التحدي السياسي (وجود الاحتلال الصهيوني) أخطرها على الإطلاق، لذلك هي في فلسطين ليس على المستوى المأمول، الذي وصلت إليه الأمم المتحضرة وبعض دول العالم الثالث.
- تعتبر التحديات القانونية من أعظم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في فلسطين، وذلك بالنظر إلى غياب دورها المأمول في تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها، وذلك نتيجةً لحالة الازدواج والقصور التشريعي السائدة في فلسطين.

التوصيات

- ضرورة إدراك الحكام والعامة الدور المهم الذي تؤديه التشريعات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة لأهدافها السامية.
- العمل على إصدار تشريعات شاملة متناسقة تؤطر أبعاد التنمية المستدامة في فلسطين، وتساهم في تحقيق الأخيرة لأهدافها المشرعة من قبل الأمم المتحدة.
- إعادة توجيه مسار الحكم في فلسطين؛ ليصبح متوائماً مع الصالح العام والمبادئ الدستورية العليا، كي نستطيع بناء نظامٍ قانوني داخليّ قادرٍ على مجارات التطور التنموي الذي يشهده العالم وتلبية المتطلبات القانونية التي فرضتها الالتزامات الدولية الناتجة عن الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية.

References (Arabic & English)

- Abu Nasr, Medhat. & Mohamed, Yasmine. (2017). *Sustainable development - its concept - its dimensions - its indicators*, Cairo, Arab Republic for Publishing.

- Abu Zant, Magda. & Ghonim, Othman. (2009). Sustainable development from the perspective of Arab and Islamic culture, Amman, *Journal of Administrative Sciences Studies*, 36(1).
- Ahmed, Dirar. (D.T). *The emergence and evolution of the concept of sustainable development*, retrieved from: https://watfa.net/wp-content/uploads/2015/11/developpement_permanant.pdf.
- Al'ashwah, Waleed. (2017). *Sustainable development between theory and practice*, Giza, yusaytirun Establishment for Printing, Publishing and Distribution.
- Alnuwr, Adam. (2011). *Sustainable development between theory and practice*, retrieved from: file:///C:/Users/abu-alabed/Downloads/Noor-Book.com%20%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D8%A8%D9%8A%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%203%20%20(1).pdf.
- Economic and Social Commission for Western Asia. (2017). *International Human Rights Law and the 2030 Development Agenda*, Social Development Bulletin, (6).
- Economic and Social Council-United Nations. (2002). *The World Summit on Sustainable Development and its implications for the Preparatory Committee*, retrieved from: https://unstats.un.org/unsd/environment/envpdf/2003-33a.pdf
- Global Organization of Parliamentarians Against Corruption. (2017). *The Role of Parliament in Implementing the Sustainable Development Goals*, retrieved from: https://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:bnxiEBH-IHsJ: https://www.undp .org/content/dam/undp/library/Democratic%2520Governance/Parliamentary%2520Development/parliaments%2520role%2520in%2520i

mplementing%2520the%2520SDGs_ara.pdf+&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=ps.

- Hamdan, Badr. & Abu Mudallalah, Yasmin. (2008). *The Renewals of Economic Development in Palestine and Its Sustainability in the Future*. Nablus, Faculty of Economics and Social Sciences - An-Najah National University, Conference on Sustainable Development in a Changing Environment.
- https://arabstates.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/Chart.19.Ar__15.pdf
- Institute of Applied Research. (2011). *The current status of the Palestinian environment in terms of human rights*, Jerusalem.
- International Labor Office. (2005). *Promoting sustainable development for sustainable livelihoods*, retrieved from: http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_gb_294_esp_2_en.pdf.
- Kamal. Farahiyah. (2018). *Sustainable Development*, Algeria, Journal of Professor Al-Research Legal and Political Studies, No. 11.
- Khaldoun. Ben Ali. (2019). Sustainable development in international law, *Algeria, Global Politics Journal*, No. 1.
- Khalil. Asim and Salem. jamil. (2009). Law and Development in the Light of the Experience of the Palestinian Authority after Oslo, *Journal of Sharia and Law*, Issue 40.
- Masoudi, Mohammed. Masoudi, Ali. & Ibrahim, Kaed. (2019). *The relationship between the dimensions of sustainable development*, Algeria, recent trends in international trade and the challenges of sustainable development.
- Melod. Moussaei. (2020). *Sustainable Development", Horizons of Environment and Development magazine*, No. 122.
- Palestinian Central Bureau of Statistics. (2020). *Statistical Report on Sustainable Development Goals 2020*, Ramallah.

- Prime Minister's Office - National Team to Follow up on the Implementation of the 2030 Sustainable Development Goals. (2020). *Work report on implementing the sustainable development goals for the years 2018-2019*, Ramallah.
- Safian, Boufrach: (2019). The shortcoming of the Algerian legislator’s role in creating a legal environment for the contribution of municipalities to achieving sustainable development, Algeria, *The Critical Journal of Law and Political Science*, Tizi Ouzou, No. 1.
- Shily, Iilham. Qira, Khaled. & Bunmery, Rabih. (2019). Dimensions of sustainable development and the mechanisms of its application in economic institutions, *Algeria, Arsad Journal for Economic and Administrative Studies*, 2(2)**.**
- Taeimuh, Aysar. & Massad, Nafir. (2019). *Monitoring the reality of sustainable development indicators in Palestine*, Palestine, Birzeit University - Faculty of Law and Public Administration - Conference on Sustainable Development in the Light of Conflicts and Crises.
- United Nations. (DT). *Rule of Law and Development*, retrieved from: https://www.un.org/ruleoflaw/ar/rule-of-law-and-development.
- United Nations Development Program. (2019). *State of Palestine Gender Justice and Law*.
- United Nations Development Programme. (2014). *Development for Freedom*, retrieved from: file:///C:/Users/abu-alabed/Downloads/UNDP-papp-research-devforfreedomar%20(1).pdf
- Yassen, Souad. (2019). *Arab legislation needs more to affect the environment*, Al-Watan Saudi newspaper, retrieved from: https://www.alwatan.com.sa/article/1025094.